تحديد المعايير

إن تحديد الهوية أو الموقع ثم تحديد المفاهيم ، بالصورة التى ذكرناها ، يسهل علينا « تحديد المعايير » .

وأريد بتحديد المعايير : الموازين التى يحتكم إليها الفريقان ، عند الخلاف ، فإذا لم يكن هناك معيار يرضاه الطرفان ، ظل الخلاف قائمًا ، ولم يحسم ، بل لم يقبل الحسم ؛ لأن كل طرف يدعى أن معه الحق ، الذى لا يشوبه الباطل ، والصواب ، الذى لا يتطرق إليه الخطأ .

وقد اتفق الناس فى الماديات ، على معايير يقيسون بها ، ويرجعون إليها ؛ مثل الدرهم ، أو الرطل ، أو الكيلو جرام ، فى الموزونات ؛ ومثل القدم ، أو الذراع، أو المتر ، فى الأطوال والمساحات .

وكذلك لابد من معيار يرجع إليه فى المعنويات ، يحسم الخلاف ، ويرفع النزاع .

وقد زعم الناس ، فى وقت من الأوقات ، أن المنطق القياسى الصورى الأرسطى ، يمكن أن يكون معيارًا صادقًا ، وعرفوه بأنه آلة قانونية ، تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر .

ولكن المنطق يعتمد على القضايا المسلمة عند الخصم ، وإن لم تكن حقًا فى ذاتها ، ولهذا ظل الناس مختلفين أشد الاختلاف فى عصر سيادة المنطق ، ولم يغن عنهم منطقهم شيئًا .

قد يقال : إن هناك معايير إنسانية عامة ، يرجع إليها الناس فى كل زمان ومكان ؛ مثل : العقل ، والعلم ، والمصلحة .

ولكن مشكلة هذه المعايير ، أن كل الناس يدعونها ، وبينهم من التباين والتناقض ما بين الشرق والغرب ، أو ما بين السماء والأرض .

فالليبرالى يزعم أن مذهبه ، يمثل قمة العقل والعلم ، ويرعى مصالح الناس .

OBEIKAN.COM

والاشتراكى ينقض عليه دعواه ، ويزعم أنه - وحده - ممثل العقل والعلم والمصلحة الحقيقية . وثالث لا يقر لهذا ولا لذاك .

وإذا نظرنا إلى مذاهب المفكرين والفلاسفة قديمًا وحديثًا ؛ نجد منهم من شرق ، ومنهم من غرب . منهم المثبتون ، ومنهم النافون ، ومنهم الشاكون ، الذين لا يثبتون ولا ينفون . منهم المؤلهون ، ومنهم الملاحدة المنكرون . منهم المثاليون ، ومنهم الماديون الواقعيون .

وكلهم يبنى مذهبه وفلسفته على دعائم عقلية ، لها وجاهتها عنده ، وقد يجد من خصومه من يدحضها ويبطلها ، كما يجد من أنصاره من يدافع عنها ، ويرد على معارضيها .

ولهذا كانت هناك حاجة ماسة ، إلى نور آخر ، بجوار نور العقل ، يسدده ويرشده ، فيكون له نور على نور ، وذلك النور هو الوحى الإلهى ، كما بين ذلك الإمام محمد عبده فى « رسالة التوحيد » .

الوحى ، الذى لا يلغى دور العقل ، ولكن يأخذ بيده ، فى المتاهات ، ويهديه فى مفارق الطرق ، ومواضع الالتباس ، التى يكثر فيها الخلط ، أو يحكم فيها الظن ، أو يغلب فيها الهوى والتخبط ، بحكم الضعف البشرى .

من هنا يجب أن يكون وحى الله - أى الإسلام - هو المرجع عند التنازع ، كما بيناه من قبل .

ولكنا - مع هذا - نرحب بالاحتكام إلى العقل والعلم والمصلحة . حينما يكون العقل عقلاً صرفًا ، لا يشوبه ظن ولا خرص ، وينطلق من مقدمات يقينية ، ليصل إلى نتائج يقينية .

وحينما يكون العلم علمًا محققًا ثابتًا ، لا مجرد افتراضات أو نظريات تخمينية ، يناقض بعضها بعضًا ، كما فى كثير من حصاد « العلوم الإنسانية » .

وحينما تكون المصلحة مصلحة حقيقية لا موهومة ، مصلحة ترعى الجوانب الفردية والاجتماعية ، المادية والمعنوية ، الدنيوية والأخروية .

نحن المسلمين ، لا نخشى من تحكيم العقل ، ولا من تحكيم العلم ، ولا من تحكيم المصلحة . فهى - دائمًا - فى جانبنا ، ونحن أسعد الناس بها .

أما العلمانية فى أوطاننا ، فهى - بأى معيار - مرفوضة ؛ معيار الدين ، ومعيار العقل ، ومعيار العلم ، ومعيار المصلحة ؛ إنها ضد الدين ، وضد الدستور ، وضد حقوق الإنسان ، وضد مصلحة الأمة ، وأصالتها .

ولهذا نقول : إننا - مهما نختلف فى تحديد المعايير ، التى يجب الاحتكام إليها - يمكننا أن نتفق على مجموعة منها :

فلدينا : **المعيار الربانى** ، وهو الوحى .

ولدينا : **المعيار الإنسانى** ، وهو العقل .

ولدينا : **المعيار الاجتماعى** ، وهو المصلحة .

ولدينا : **المعيار السياسى** ، وهو الدستور .

ولدينا : **المعيار القومى** ، وهو الأصالة .

ولدينا : **المعيار الدولى** ، وهو وثيقة حقوق الإنسان .

ولدينا : **المعيار الديمقراطى** ، وهو احترام إرادة الأغلبية .

فماذا تقول هذه المعايير ، إذا احتكمنا إليها فى الخلاف بين الإسلاميين والعلمانيين ؟

المعيار الربانى ، الوحى :

أول هذه المعايير ، ولا شك ، هو المعيار الربانى ، أعنى الوحى الإلهى ، الذى أمد الله به البشر ، ليهديهم فيما تعجز العقول عن الوصول إليه ، وليرجعوا إليه ، إذا حارت أفكارهم ، وتناقضت آراؤهم ، وتفرقت بهم السبل ، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله : ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾ (١) .

---

(١) البقرة : ٢١٣ .

OBEIKAN.COM

والوحى الإلهى ، يتمثل - الآن - فى « الإسلام » ، الذى ختم الله به رسالات السماء ، وختم بكتابه « القرآن » كتب السماء .

وما دمنا مسلمين ، رضينا بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، وبمحمد رسولاً ، وبالقرآن إمامًا ، فمن البدهى أن نحتكم إلى الإسلام ، فيما نختلف فيه ، وهو خليق أن يهدينا سواء السبيل .

والاحتكام إلى الإسلام معناه الاحتكام إلى القرآن والسنة ، كما قال تعالى : ﴿ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾ (١) .

وقد أجمع المسلمون على أن الرد إلى الله تعالى معناه : الرد إلى كتابه الكريم ، والرد إلى الرسول معناه : الرد إلى سنته ﷺ .

وإذا قيل : إن الناس يختلفون فى فهم القرآن والسنة ، على صور شتى ، قلنا : إن « القطعيات » لا خلاف عليها ، وهى التى أجمعت عليها الأمة ، جيلاً بعد جيل ، ودل عليها محكم القرآن ، وصحيح السنة .

أما « الظنيات » ، فيجب أن تفهم فى ضوء « القطعيات » ؛ مهتدين بما وضعه علماء المسلمين من ضوابط للفهم ، وتفسير للنصوص ، واستنباط الأحكام ، ممثلاً فى علم « أصول الفقه » ، وعلم « أصول الحديث » ، وعلم « أصول التفسير » .

وأحق ما يجب الرجوع فيه إلى الإسلام هو ما يتعلق بالإسلام ذاته ، فإذا قال قائل : إن الإسلام مجرد دين ، يعمل على تزكية الأنفس ، وإقامة الشعائر ، ولا علاقة له بالدولة وأصول الحكم ، وشئون السياسة ، والاقتصاد ؛ كان الواجب فى ذلك هو الرجوع إلى الإسلام ذاته ، لنعرف من مصادره الأصلية : أهو مجرد عقيدة وعبادة ، أم هو عقيدة وشريعة ، وعبادة وقيادة ، ودين ودولة ، ومصحف وسيف .

إنها قضية شمول الإسلام ، أو عدم شموله ، ولا يفتى فيها إلا الإسلام نفسه ، قرآنه وسنة نبيه ، وهدى الراشدين من خلفائه ، وإجماع المجتهدين من أمته .

---

(١) النساء : ٥٩ .

فإذا قال بعض الناس : نعم للدين . . . ولا للدولة ، أو نعم للعقيدة . . . ولا للشريعة ، أو نعم للمصحف . . ولا للسيف . . . ، قلنا لهم : قولوا ما شئتم ، وشاءت لكم أهواؤكم وثقافاتكم ، ولكن لا تقولوا ذلك باسم الإسلام ، الذى يقول كتابه ، فى بيان لا لبس فيه : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (١) . ويقرر فقهاؤه بالإجماع : أن شريعته حاكمة على جميع أفعال المكلفين ، وتصرفاتهم الخاصة والعامة ، ولا يشذ منها فعل واحد ، دون أن تعطيه حكمًا من أحكامها الخمسة المعروفة .

على أننا إذا احتكمنا إلى أى معيار من المعايير ، التى أشرنا إليها لتقويم «العلمانية»، والحكم فى شأنها ، نجد أنها فى أوطاننا كلها ، مرفوضة شكلاً وموضوعًا ، كما يقول رجال القانون . هى مرفوضة بمعيار الدين ، ومرفوضة بكل المعايير الأخرى . ولا بأس أن نشير إلى ذلك فى الصحائف التالية .

* * *

(١) النحل : ٨٩ .

OBEIKAN.COM

العلمانية ضد الدين

قلنا : إن « العلمانية » بالمعنى الذى بيناه ، مرفوضة فى أوطاننا عامة ، وفى مصر خاصة ، بأى معيار احتكمنا إليه ، وأول هذه المعايير هو الدين .

فإذا احتكمنا إلى الدين ، أعنى الدين الذى تؤمن به الأغلبية ، وتنزل على حكمه - وهو الإسلام - نجده يرفض العلمانية رفضًا حاسمًا ؛ ذلك لأنها هى لا تقبل التعايش معه ، كما أنزله الله ، كما بينا ذلك من قبل .

فهى قد تقبله عقيدة فى ضمير الفرد ، ولكنها لا تقبل هذه العقيدة أساسًا للولاء والانتماء ، ولا ترى أن من موجبات العقيدة الالتزام بحكم الله ورسوله .

وهى قد تقبله عبادة ونسكًا ، لكن على أن تكون شأنًا موكولاً إلى الأفراد لا على أن ترعاه الدولة ، وتحاسب عليه ، وتقدم الناس ، أو تؤخرهم على أساس الالتزام بذلك أو عدمه .

وهى قد تقبله أخلاقًا وآدابًا ، ولكن فيما لا يمس التيار العام ، المقلد للغرب . فالأصل لدى العلمانيين أن يبقى الطابع الغربى سائدًا غالبًا ؛ على عاداتنا ، وتقاليدنا فى المأكل ، والملبس ، والزينة ، والمسكن ، والعلاقة بين الرجال والنساء ، ونحوها ، ضاربين عرض الحائط ، بما قيد الله به الفرد المسلم والمجتمع المسلم ، من أحكام الحلال والحرام .

أما الشىء الذى تقف العلمانية ضده بكل صراحة وقوة ، فهو « الشريعة » ، التى تنظم بأحكامها الحياة الإسلامية ، وتضع لها الضوابط الهادية ، والعاصمة من التخبط والانحراف ، سواء فى ذلك ما يتعلق بشئون الأسرة « الأحوال الشخصية »، أو المجتمع ، أو الدولة ، فى علاقاتها الداخلية ، أو الخارجية ، السلمية ، أو الحربية ، وهو ما عنى به الفقه الإسلامى بشتى مدارسه ، ومختلف مذاهبه ، وخلف لنا فيه ثروة تشريعية طائلة ، تغنينا عن استيراد القوانين من غيرنا ، وهى قوانين ، لم تنبت فى أرضنا ، ولم تنبع من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا ، وهى بالتالى تظل غريبة عنا ، مرتبطة فى أذهاننا ، وقلوبنا بالاستعمار الدخيل ، الذى فرضها علينا دون إرادة ولا اختيار منا .

هذا هو حال القوانين الوضعية بالنسبة لنا ، ولكن العلمانية تقبلها ، وترفض شريعة الله ، تتبنى الزنيم ، وتنفى نسب الابن الأصيل .

فهى تأخذ من الإسلام ما يوافق هواها ، وتعرض عما يخالف هواها ، تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض ، وهو ما صنعه بنو إسرائيل قديمًا ، فقرعهم الله أشد التقريع حين قال : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ، فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلا خِزْيٌ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ ، وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ (١) .

وبهذا تناصب العلمانية العداء للدين ، أعنى للإسلام ، الذى أنزله الله نظامًا شاملاً للحياة ، كما أن الإسلام يناصبها العداء أيضًا ؛ لأنها تنازعه سلطانه الشرعى فى قيادة سفينة المجتمع ، وتوجيه دفتها ، وفقًا لأمر الله ونهيه ، والحكم بما أنزله ، على رسوله ﷺ ، وإذا لم يحكم المجتمع بما أنزل الله ، سقط - لا محالة - فى حكم الجاهلية ، وهو ما حذر الله منه رسوله والمؤمنين من بعده ، حين قال : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ ، فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٢) .

إن العلمانية بمعيار الدين دعوة مرفوضة ؛ لأنها دعوة إلى حكم الجاهلية ، أى إلى الحكم بما وضع الناس ، لا بما أنزل الله .

إنها دعوة تتعالم على الله جل جلاله ! وتستدرك على شرعه وحكمه ! كأنها تقول لله رب العالمين : نحن أعلم بما يصلح لنا منك ، والقوانين - التى أدخلها الغرب إلى ديارنا فى عهود استعماره - أهدى سبيلاً من أحكام شريعتك !! فماذا عسى أن يوصف من يقف هذا الموقف من ربه وشرعه ؟!!

* * *

(١) البقرة : ٨٥ .

(٢) المائدة : ٤٩ ، ٥٠ .

العلمانية ضد الدستور

وأما أن العلمانية ضد الدستور ، فبيان ذلك من أوجه ثلاثة :

الأول : أن الدستور ينص فى مادته الثانية بصريح العبارة : أن الإسلام دين الدولة الرسمى ، كما أن اللغة العربية لغتها الرسمية .

وهذه مادة قديمة أصيلة فى الدستور المصرى ، وقد كانت ثابتة فى دستور ١٩٢٣ ، فهى من المواد الأساسية المميزة ، والمبينة لشخصية مصر العربية المسلمة .

فالمناداة بالعلمانية - إذن - منافاة صريحة لهذه العبارة ، التى لم يخالف فيها يمين ولا يسار .

الثانى : أن الدستور ينص فى مادته تلك « الثانية » على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع .

وهذه المادة تأكيد لتلك المادة وتفسير لها ، وإعطاؤها مدلولاً عمليًا يتمثل فى التشريع ، الذى تصوغ به المجتمعات حياتها الدنيوية فى قوالب قانونية .

الثالث : أن الدستور فى مادته يكفل الحرية الدينية لكل مواطن .

والمسلم إذا فرضت عليه العلمانية ، فقد فرض عليه أن يتحلل من دينه ، وما يوجبه عليه ربه ، وما تلزمه به شريعته ، فأنت بالعلمانية تلزم المسلم - رغم أنفه - أن يعطل ما فرضه الله عليه ، وأن يرتكب ما حرم الله عليه ، فلا يستطيع إذا كان حاكمًا (رئيسًا أو وزيرًا أو عضو مجلس تشريعى أو قاضيًا) أن يحكم بما أنزل الله ، كما أمره الله . ومعنى هذا أننا بالعلمانية نفرض عليه أن يسخط ربه ويتحداه جهرة ، بتعطيل أحكامه ؛ فيوصم بالكفر ، أو الظلم ، أو الفسوق ، بنص القرآن .

وإذا كان محكومًا ، لم تمكنه العلمانية أن يحتكم إلى ما أنزل الله ، وهو فرض عليه ، لا خيار له فيه شرعًا .

وكذلك لا يستطيع أن يمارس إسلامه بحرية كافية ، فالمعاملات الربوية المحرمة ، تحيط به من كل جانب ، وراتبه نفسه مشوب بالربا ، ومواقيت الصلاة لا تراعى فى

OBEIKAN.COM

عمله ، وهو إذا رأى منكرًا شائعًا ، لا يستطيع أن يغيره أو ينهى عنه ، إذا كانت القوانين الوضعية تحميه . وكذلك إذا رأى فرضًا مضيعًا من فروض العين ، أو فروض الكفاية ، لا يستطيع أن يأمر به .

وهو لا يستطيع أن يوالى أو يعادى على أساس العقيدة ؛ لأن العلمانية ترفض العقيدة ، أساسًا للولاء والانتماء .

ومن هنا يحرم المسلم ، الذى يريد أن يرضى ربه ، ويعمل بدينه ، من التدين المفروض عليه ، ولا يباح له إلا التدين الشعائرى ، التقليدى المعروف فى النصرانية وما شابهها . بل إن هذا التدين - أحيانًا - تحوطه قيود وأغلال لا تمكن المسلم من أدائه على الوجه المطلوب .

وهذا ضد الدستور نصًا وروحًا ، بيقين ، فالدستور يكفل الحريات ، وأولها الحرية الدينية ، وأدنى دلائل الحرية الدينية أن تعمل بما يفرضه عليك دينك ، بلا ضغط ولا تنازلات .

* * *

OBEIKAN.COM

العلمانية ضد إرادة الشعب

وكما أن العلمانية ضدَ الدستور نصًا وروحًا ، فهى كذلك ضد إرادة الشعب ، ضد الدعوة إلى الديمقراطية .

والعلمانيون يباهون بأنهم ديمقراطيون ، وأنهم أنصار الديمقراطية ودعاتها . والديمقراطية هى النزول على إرادة الشعب ، وقد قال بعضهم : إن إرادة الشعب من إرادة الله ! فما بالهم هنا - فى قضية تحكيم الشريعة - يخونون مبدأهم ، الذى اتخذوه شعارًا لهم ؟! ويحاولون أن يثنوا عنان الشعب عما يؤمن به ، ويعتقد أنه وحده حبل النجاة ، وسفينة الإنقاذ ، وهو العودة إلى شرع الله .

والحق أن العلمانية معادية لإرادة جماهير شعبنا فى مصر خاصة ، وفى سائر البلاد العربية والإسلامية عامة ، وأن تحكيم شرع الله فى دنيا الناس مطلب شعبى ، تنادى به الجماهير من شتى الطبقات .

وهذا ما تبين - بجلاء - فى انتخابات « مجلس الشعب » الأخيرة فى مصر «١٩٨٤ م» [١] ، فقد تبنت الأحزاب كلها ؛ حزب الحكومة ، وأحزاب المعارضة ، الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية . فالحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب الدولة، أعلن ذلك فى بياناته ، وعلى لسان مرشحيه .

وكذلك حزب الوفد أكبر أحزاب المعارضة ، وكثيرًا ما أثير هذا الموضوع ، وهو موقف حزب الوفد من تطبيق الشريعة ، وها هى صحيفة الوفد الناطقة باسمه تعلن فى عدد ١٧/٧/١٩٨٦ م : أن موقف الحزب من تطبيق الشريعة الإسلامية هو التأييد المؤكد بصراحة ، وبلا مواربة .

---

(١) كتبت هذا منذ أشهر ، قبل حل مجلس الشعب ، وإجراء الانتخابات الأخيرة (إبريل ١٩٨٧) ، التى أثبتت بجلاء تجاوب الشارع المصرى مع التيار الإسلامى ، وشعار « الإسلام هو الحل » والتى لم يحصل العلمانيون الصرحاء فيها على مقعد واحد ، ورشح د . فرج فودة - المباهى بعلمانيته - نفسه ، فحصل على ٣٩٦ صوتًا ! وقد توهم أنه يستطيع أن يكسب أصوات إخواننا الأقباط بالهجوم على الشريعة الإسلامية ، فخاب ظنه ، ولم يعيروه التفاتا !

أما حزب العمل فإسلاميته أصرح وأوضح ، وموقفه أوثق وأوكد ، وجذوره الإسلامية معلومة مشهورة ، وغيرة مؤسسه الأول على الإسلام ، لا ريب فيها ، أعنى المرحوم الزعيم أحمد حسين ، منذ أنشأ « مصر الفتاة » نواة حزب العمل القائم .

ولم يستطع د . فؤاد زكريا محامى العلمانية ، أن ينكر القاعدة العريضة ، التى تنادى بتحكيم الشريعة ، بل اعترف بذلك على مضض ، فقال فى ختام كتابه «الحقيقة والوهم » : إن كثيرًا من المعترضين على مقالاتى ، فقد تمسكوا بالحجة القائلة : إن تطبيق الشريعة هو - الآن - مطلب شعبى واسع النطاق ، ولست أملك أن أخالف رأيهم فى هذه المسألة ، ولكن كل ما أستطيع أن أرد به عليهم ، هو أننا نشأنا فى بلد إسلامى ، وظللنا عشرات السنين لا نعرف إلا مواطنين متدينين معتدلين ، يمارسون العبادة من خلال العمل ، والكفاح فى سبيل النهوض بأنفسهم ومجتمعهم ، ولم تكن صيحة المطالبة بتطبيق الشريعة ، إلا صيحة خافتة ، لا تأثير لها على المجرى العام لحياة الناس . هذه هى صورة الدين ، كما عرفه شعبنا طوال أجيال عديدة ، أما الموجة الحالية ، فإنها ، برغم انتشارها الواسع ، ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصرى العاقل الهادىء « ! » وكأى ظاهرة دخيلة ، ينبغى علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة .

وفى (التقديم) الذى وضعه لكتابه ، عاد للموضوع فقال : إن الدعوة إلى تطبيق الشريعة ، التى تعلو أصواتها فى الآونة الراهنة ، ترتكز - بلا شك - على قاعدة جماهيرية واسعة ، وكثير من أنصارها يتخذون من سعة الانتشار هذه ، حجة لصالحها ، ويستدلون على صحة اتجاههم ، من كثرة عدد أشياعهم وأنصارهم .

وأقول للدكتور : إن الدعاة إلى تطبيق الشريعة ، لا يستدلون على صحة اتجاههم - ولم يستدلوا يومًا - بكثرة من يناصرهم على هذه الدعوة من أبناء شعبنا المسلم . فإن عندهم من الأدلة والبراهين العقلية ، والنقلية ، والتاريخية ، والواقعية ، ما يقطع كل ريب . على أنهم فى غير حاجة إلى التدليل على صحة اتجاههم بعد الالتزام بالإسلام ؛ فمن رضى بالله ربًا ، وبالإسلام دينًا ، ليس له إلا الانقياد إلى ما شرع الله ، والرضا بما حكم الله . وإلا راجع إيمانه .

وإنما يتخذ دعاة الشريعة من كثرة أشياعهم حجة عليكم ؛ لأنهم يحاكمونهم إلى منطقكم ، الذى تؤمنون به ، ولا تختلفون فيه ، وهو منطق الديمقراطية ، الذى يحتكم إلى أصوات الأغلبية ، فما رضيته الأغلبية ، فهو المحكم ، وهو المعمول به، فالأمة التى تمثلها الأغلبية هى مصدر السلطات .

وكان المفروض أن يذعن كاتبنا - وهو من دعاة الديمقراطية - إلى هذا المنطق البين الناصع ، ولكنه فاجأنا - على عادته بالتنكر للديمقراطية ، فى هذا الموقف خاصة ، وهذا من العجائب !

فماذا كانت حجته ؟ هنا تضطرب أقواله واستدلالاته ، التى يعتسفها اعتسافًا . ففى موضع نراه يقول فى كتابه عن تنامى التيار الإسلامى : إنما هو حالة شاذة ، لم تعرفها مصر ، إلا فى عهود الحكم الفردى !

وفى مناسبة أخرى فى رده على المنتقدين لمقالاته فى « الأهرام » يقول : أما الموجة الحالية - موجة المطالبة بتطبيق الشريعة - برغم انتشارها الواسع ، فإنها ظاهرة جديدة ودخيلة على التدين المصرى العاقل الهادىء « ! » وكأى ظاهرة دخيلة ، ينبغى علينا أن نتعقب أسبابها إلى عوامل طارئة ؛ كالقمع ، والتسلط الفكرى ، والسياسى .

كأن ما كان سائدًا فى عهود الاستعمار والملكية البائدة ، والعسكرية الطاغية ، هو الأصل ، الذى لا يسأل عنه ، أما ما يحدث حين يستطيع الناس أن يجدوا فرصة للتعبير عن أنفسهم ، فهو المخالف والشاذ !!

إن ذاك التدين « العاقل الهادىء » كما وصفه الدكتور ، من صنع الاستعمار الثقافى ، ولم يكن يومًا تدين المسلمين ، ولا تدين المصريين ، خلال ثلاثة عشر قرنًا ، أى قبل دخول الاستعمار إلى ديارنا .

ويتحدث الكاتب عن موقف ثورة ٢٣ يوليو من الحركة الإسلامية ، فيغرب إغرابًا شديدًا فى التفسير والتحليل ، ويبعد عن كل منطق مقبول ، سواء فى العهد الناصرى ، أم الساداتى .

فحين يتحدث عن الخلاف بين الحكم الناصرى والتيار الإسلامى ، نراه ينكر أى نزاع أو خلاف فكرى أو أيديولوجى بين الطرفين ، ويزعم أنه محض خلاف

OPENKAN.COM

سياسى ، أى يحصره فى الصراع على السلطة ، متناسيًا أن أية حركة إسلامية حقيقية ، لابد أن تنادى بالإسلام عقيدة وشريعة وحضارة ومنهج حياة وحينئذ لابد أن تصطدم بحملة الأفكار العلمانية ، الذين يريدون أن يحصروا الدين فى أقفاص الصدور ، أو خلف جدران المساجد ، ولا يسمحون له بأن يقود مسيرة المجتمع ، ويوجه شئون الحياة ، وخصوصًا إذا كانوا من الطغاة المتألهين ، الذين يريدون أن يجعلوا من عباد الله عبادًا لهم ، وأن يتخذهم الناس أربابًا ، لا يسألون عما يفعلون ، ولا يراجعون فيما يحكمون . وأن يجعلوا الدين فى خدمة سياستهم ، ومنابر الدين أبواق دعاية لهم ، وعلماء الدين مداحين لتصرفاتهم .

لا ريب أن الصراع بين الحكم الناصرى والتيار الإسلامى ، كان صراعًا حتميًا ؛ لأنه صراع بين الإسلام الحى المتحرك القائد ، وبين حكم طاغوتى شمولى ، يريد أن يحرك كل شىء بأصابعه ، حتى الدين . وإذا سمى البعض هذا صراعًا سياسيًا ، فليسمه ما شاء . فليس فى الإسلام فصل بين ما هو دينى وما هو سياسى . والدين عندنا سياسة ، والسياسة دين ، ولم يعرف المسلمون هذا « الفصام النكد » .

ونعود إلى حجة د . فؤاد زكريا ، فى رفضه للأكثرية ، التى تؤيد تحكيم الشريعة الإسلامية ، يقول :

وفى رأيى أن اتساع القاعدة الجماهيرية ، التى تنادى بمبدأ معين ، لا يمكن أن يكون مقياسًا لنجاح هذا المبدأ ، إلا فى حالة واحدة فقط ، هى التى يكون فيها وعى هذه الجماهير ناضجًا كل النضج .

وأستطيع أن أقول من وجهة نظرى الخاصة - يقول الكاتب : إن الانتشار الواسع للاتجاهات الإسلامية بشكلها الراهن ، إنما هو مظهر صارخ من مظاهر نقص الوعى لدى الجماهير . . . ويُعلّل ذلك بغلبة الطابع الشكلى على فهمها للدين ، وتركيز جهدها على الجانب الشعائرى من الدين ، وعلى التحريمات الجنسية ، وشكل الملبس . . . إلخ . وتتصور أن أول جوانب تطبيق الشريعة وأهمها ؛ هو تطبيق حدود الخمر ، والسرقة ، والزنى ، وتتجاهل - كلية - مشكلات الحياة الاقتصادية والسياسية بتعقيداتها ، التى لا تنتهى - هذا الانقياد لا يمكن أن يكونة علامة صحة ،

OBEIKAN.COM

وإنما هو حالة شاذة طارئة ، لم تعرفها مصر ، إلا فى ظل عهود الحكم الفردى المتلاحقة ، وفى العهد الذى فتح الباب ، لتسرب الفكر المتخلف الوافد من مجتمعات بترولية ، تستخدم الدين أداة للحفاظ على مصالحها فى الداخل ، ونشر أيديولوجيتها الهابطة فى الخارج . ا . هـ .

هذا نص ما قاله الكاتب الفيلسوف ، فى رد منطق الديمقراطية ، والنزول على حكم الأكثرية . وفى هذا الرد أغلاظ ومغالطات شتى . . .

من ذلك أن القاعدة الجماهيرية الإسلامية ، تمثل فى الواقع أنضج شباب الأمة وعيًا ، وأزكاهم خلقًا ، وأقواهم إرادة ، وأنظفهم سلوكًا ، وجمهورهم من شباب الجامعات والمعاهد العليا ، والمدارس الثانوية ، والخريجين ، الذين أثبتوا وجودهم فى الاتحادات الجامعية ، والنقابات المهنية ، وعلى مختلف أصعدة النشاط ، برغم القيود التى تكبلهم ، والعقبات التى توضع فى طريقهم .

ثم إن الديمقراطية فى العالم كله ، تحتكم إلى عدد الأصوات ، بغض النظر عن الكيف والنوع .

ولم يقل يومًا حزب المحافظين لحزب العمال فى بريطانيا ، أو حزب الديمقراطيين لحزب الجمهوريين فى أمريكا : إن الأغلبية ، التى معكم ، ليست فى مستوى الأقلية ، التى معنا ، ثقافة ، ووعيًا ، ونضجًا !

فليت شعرى من أين جاء الكاتب بهذا الشرط ، وهو أن يكون وعى القاعدة الجماهيرية الواسعة ، التى تنادى بمبدأ معين « ناضجًا كل النضج » ؟! حتى أنه لم يكتف بمجرد الوعى ، ولا بمجرد نضوج الوعى ، بل اشترط متعسفًا « النضج كل النضج » !

ولو سلمنا بهذا الشرط التعسفى ، الذى انفرد به الكاتب ، فمن الذى له الحق أن يقول : هذا نضج ، وهذا ليس بنضج ، وهذا بعض النضج ، وهذا كل النضج ؟!

إن اختلاف المقاييس ، سيؤدى إلى اختلاف الحكم لا محالة .

وقد رأينا الكاتب يقع فى أغلاط أو مغالطات شنيعة ، فى حكمه على القاعدة الجماهيرية الإسلامية ، واتهامه لها بنقص الوعى ، وتغييب العقل ، وتغليب الطابع الشكلى فى فهمها للدين .

ذلك أن الصنف ، الذى يتكلم عنه الكاتب ، ويجتهد فى تضخيم عيوبه ، لا يمثل إلا شريحة محدودة من شرائح الصحوة الإسلامية . أما التيار الغالب على فصائل هذه الصحوة ، فهو تيار « الوسطية الإسلامية » ، وهو التيار الإيجابى الواقعى ، الذى ينظر إلى الإسلام نظرة كلية شاملة ، ولا يكتفى منه بالجانب القانونى وحده ، ولا من الجانب القانونى بالحدود والعقوبات ، بل يعمل بكل وسعه لإقامة حياة إسلامية متكاملة . وهو لا يكتفى من الإسلام بالشكل دون الجوهر ، ولا بالفروع عن الأصول ، ولا بالجزئيات عن الكليات ، بل يعطى اهتمامه الأكبر إلى صميم الإسلام ولبابه .

إن هذا التيار يعايش هموم الناس ، ولا يجهل أو يتجاهل مشكلات الحياة ؛ اقتصادية ، أو سياسية ، أو اجتماعية ، أو ثقافية ، كيف وهو يحياها ، ويدعو إلى علاجها ؟! بل يخوض معترك الحياة مشاركًا فى حلها ، كما نرى ذلك فى تأسيس الشركات ، والبنوك ، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية ، وكذلك المؤسسات التعليمية ، والطبية ، والاجتماعية ، وغيرها .

على أن بعض ما يعتبره الكاتب ، أمرًا شكليًا لا وزن له ، إنما هو من صميم الدين ولبه ، مثل الجانب الشعائرى ، الذى يتعلق بالتعبد لله تعالى ، وإقامة فرائضه ، التى هى من أركان الإسلام ، ومبانيه العظام .

وما يسميه الكاتب « التحريمات الجنسية ، وشكل الملبس » ، ليس نافلة فى الدين ، ولا أمرًا على هامشه ، إنه يتعلق بتربية المؤمنين والمؤمنات على العفاف ، والطهر ، والإحصان ، والاستعلاء على نداء الغرائز والشهوات ، والبعد عن جو الفتنة والإغراء ، وهو ما أمر به القرآن الجنسين ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ، إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ* وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا

مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ، وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ، وَلا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ، وَتُوبُوا إِلَى اللهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (١) . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ ، ذَلِكَ أَدْنَى أَن يُعْرَفْنَ فَلا يُؤْذَيْنَ ﴾ (٢) .

وقد تقع من بعض فصائل الصحوة الإسلامية ، بعض التشديدات والتطرفات ، فى أمور هينة ، وهذا من أسبابه ؛ طبيعة الشباب المتحمس من جهة ، ومن تطرف اللادينيين من جهة أخرى ، وقد شرحت أسباب ما يسمونه « التطرف الدينى » فى كتابى عن « الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف » .

على أن هذا التيار ، الذى يوصف بالتطرف ، لم يملك كاتبنا نفسه ، إلا أن يعترف له بأنه هو الذى وقف فى وجه الطغيان ، واستطاع أن يربى من شبابه ، من يدفع حياته فداء لدينه ، وإنقاذًا لوطنه .

وهذا ما قاله الكاتب فى رده على : د . حسن حنفى ، فى مقالاته ، التى كتبها عن « مستقبل الأصولية الإسلامية » ، والذى أكد فيها أن هذه الأصولية بتعمقها ، وازدياد رصيدها الشعبي ، وقدرتها على الإنجاز ، وشرعيتها التاريخية فى الماضى والحاضر ، تقدم نفسها على أنها مستقبل مصر ، الذى لا بديل له . . .

يقول د . فؤاد زكريا فى ختام رده على د . حسن حنفى :

« وتبقى بعد هذا كله نقطة جوهرية ، ينبغى أن نلتمس فيها العذر لأى كاتب ، يتعاطف مع هذه الاتجاهات ؛ ذلك لأن الشباب المنتمى إلى هذه الجماعات المتطرفة ، وهو وحده ، الذى استطاع أن « ينجز » شيئًا - بغض النظر عن دوافعه فى هذا

---

(١) النور : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) الأحزاب : ٥٩ .

الإنجاز ، وهو الذى تمكن من إزالة حالة الجمود ، التى بدا وكأنها استقرت ، وسوف تستمر سنوات طويلة ، وهو الذى ألقى فى البركة الآسنة حجرًا ضخمًا ، حرك مياهها ، وأحدث فيها دوامات ، قد تتحول يومًا ما إلى أمواج وعواصف عاتية . وفى مقابل ذلك ، فإن التقدميين ، والديمقراطيين ، والعلمانيين ، لم يكن لهم دور فى هذا التحريك المفاجىء للأحداث ، بل كان يبدو فى الوقت الذى حدثت فيه المفاجأة ، أنهم وصلوا إلى طريق مسدود لا مخرج منه » .

وأما زعم الكاتب أن التيار الدينى تيار وافد من مجتمعات بترولية ، فهو زعم غير صحيح ، ومبنى على مقدمات خاطئة ، فالتدين فى الشعب المصرى تدين أصيل ، وإيمانه بالإسلام عقيدة وشريعة ، يجرى منه مجرى الدم فى العروق ، ولا يحتاج إلى استيراده من بلد آخر ، وقد كانت مصر - ولا تزال - تصدر الإسلام علمًا ، وحركة ، وجهادًا ، إلى غيرها . . .

بل إن كثيرًا من المسئولين فى تلك المجتمعات ، التى يشير إليها الكاتب ، تصف التيارات الإسلامية الجديدة ، التى أبرزت شمول الإسلام وتوازنه ، وأظهرت جوانبه الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، والفكرية ، وغيرها ، بأنها « تيارات وافدة» عليها من خارج أرضها ، لم تكن تعرفها من قبل . وأن ألوفًا من الشباب باتوا يؤمنون بها ، ويدعون إليها ، ويعتقدون أن فيها وحدها الخلاص والإنقاذ . بل قال بعضهم بصراحة : إن هذا « إسلام مصرى » غير الإسلام ، الذى توارثناه !

إن التيار الإسلامى فى مصر أصيل كل الأصالة ، بل هو التيار « الأب » أو «الأم» لكل التيارات الإسلامية فى العالم العربى والإسلامى ، بل فى خارج العالم الإسلامى أيضًا . وهذا أمر يعلمه الخاص والعام .

إن موقف الكاتب ، والله ، عجيب حقًا ، أنه ينادى بالديمقراطية ، ويرتضيها ، إذا كانت نتيجة التصويت فى صالحه ، فإذا كانت النتيجة فى صف الإسلاميين ، فهى مرفوضة بأى شبهة أو بغير شبهة ، فأين العلم ؟! وأين الإنصاف يا معشر العلمانيين ، والتقدميين ؟!؟!

* * *

العلمانية ضد مصلحة الأمة

وإذا كانت العِلمانية دعوة مضادة ومناقضة للدين ، ودعوة مضادة ومناقضة للدستور، وهى مضادة ومناقضة لإرادة الشعب ، فهى كذلك دعوة مضادة ومناقضة لمصلحة الوطن ، ومصلحة الأمة .

فلو كنا لا نقيس الأمور إلا بمقياس المنفعة وحدها ، كما هو مذهب «البراجماتيين» لكانت منفعة الوطن ، ومصلحته العليا ، والعامة ، والدائمة ، توجب علينا أن نرفض « العِلمانية » ، ونتبنى « الإِسلامية » .

وذلك أن الأوطان إنما تنهض وترتقى وتنتج ، بمقدار ما تملك من طاقات مادية ، ومن طاقات بشرية ، ولا قيمة للإِمكانات ، والطاقات المادية ، والاقتصادية ، وغيرها ، ما لم تكن هناك طاقات بشرية قادرة على تسخيرها ، والاستفادة منها ، واعية بذلك ، مريدة له .

والشعوب - دائمًا - فى حاجة إلى حوافز وأهداف ومحركات معنوية ، تفجر طاقاتها المكنونة ، وتستخرج قدراتها المذخورة ، وتستثير مواهبها المبدعة ، وتغرس فى أنفسها حب التفوق والإِتقان ، وتدفعها إلى بذل النفس ، والمال ، والوقت ، والراحة ، فى سبيل ما تؤمن به ، وفى سبيل الحفاظ على مقوماتها وخصائصها الذاتية ، التى تميزها عن غيرها . وبعبارة أخرى : فى حاجة إلى « رسالة » تعبىء قواها ، وتجمع شتاتها ، وتحيى مواتها ، وتنشئها خلقًا جديدًا .

وإذا أخذنا الشعب المصرى ، مثلاً لذلك ، فما الذى يحركه ، ويفجر طاقاته الدفينة ، ويدفعه بقوة إلى الأمام ؟ ويهون عليه بذل الأنفس والنفائس من أجل أهدافه؟

إن قراءة التاريخ ، واستقراء الواقع ، يؤكدان لنا : أن هذا المحرك المفجر هو الإِيمان ، هو الإِسلام .

يقص علينا القرآن فى عدد من سوره « الأعراف ، طه ، الشعراء » قصة طائفة

OBEIKAN.COM

من أبناء مصر ، غرر بهم حينًا من الدهر ، فساروا فى ركاب الطغيان المتأله ، طغيان فرعون ، فاقدين لهويتهم ، لا هدف لهم إلا المال أو الزلفى إلى الطاغوت ، فلما أنار الله بصائرهم بالإيمان استحالوا إلى قوة هائلة ، ترفض المال والجاه ، وتستهين بالجبروت والطغيان ، وتتحدى - مع ضعفها المادى - أقوى الأقوياء .

أولئك هم سحرة فرعون من أبناء مصر ، الذين ضللوا من فرعون وملئه ، حتى أذن الله لهم أن يتحرروا من الوهم والضلال ، حين ألقى موسى عصاه ، فلقفت كل ما ألقى السحرة من عصى وحبال ﴿ فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * فَغُلِبُوا هُنَالِكَ وَانقَلَبُوا صَاغِرِينَ * وَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سَاجِدِينَ * قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ * رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ * قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ . . . ﴾ (١) وهدد فرعون ، وتوعد هؤلاء المؤمنين الجدد بالتقتيل والتصليب ، فلم يبالوا به ، وقالوا ، وهم فى رسوخ الجبال : ﴿ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا ، رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) .

وعندنا مثل قريب واضح وضوح الشمس فى رابعة النهار - كما يقولون - يعبر أبلغ التعبير عن « أثر الدين » فى تعبئة شعبنا ، وتحريكه وبعثه فى أى معركة يخوضها .

هذا المثل هو معركة العاشر من رمضان - وهذا هو اسمها الذى يجب أن تُذكر به دائمًا لا السادس من أكتوبر ، كما قالوا بعد - إنها معركة هبت فيها رياح الإيمان ، ونفحات رمضان ، وقام فيها الإيمان الدينى ، بدور هائل ، شهد به المقاتلون أنفسهم ؛ قادة ، وجنودًا ، ولمسه كل مراقب لسير المعركة ، من مصرى ، أو عربى، أو أجنبى .

ولسنا من السذاجة أو الجهالة ، بحيث ننسى دور التخطيط والتدريب والإعداد لهذه المعركة ، ولكن ما كان هذا يغنى ، لو فرغت القلوب من الإيمان ، وقطعت صلتها برب السماء ، كما كان عليه الحال فى يونيو (حزيران) سنة ١٩٦٧ م .

---

(١) الأعراف : ١١٨ : ١٢٣ .

(٢) الأعراف : ١٢٥ ، ١٢٦ .

إن شعار « الله أكبر » حين دوت صيحاته فى الآفاق ، لمس أوتار القلوب ، وأوقد جذوة الحماس فى الصدور ، وحرك كوامن النفوس ، وأيقظ معانى البطولة المستكنة بين الضلوع ، ووصل الحاضر بالماضى البعيد ، فتذكر أبناء مصر المؤمنة ، أيام قطز ، وصلاح الدين ، وتذكروا قبل ذلك غزوات النبى ﷺ ، وسرايا أصحابه ، ومعارك الإسلام الحاسمة فى التاريخ .

وهناك كان العبور ، واقتحام خط « بارليف » ، والانتصار على القوة ، التى قيل يومًا : إنها لا تقهر ، كما قيل قديمًا عن التتار : إذا قيل لك : إنهم انهزموا ، فلا تصدق .

لقد أقسم كثير من الضباط والجنود أنهم كانوا يرون مخلوقات بثياب بيض ، تقاتل إلى جوارهم ، وسواء كان هذا حقيقة أم خيالاً ، كما يقول الماديون ، فعلى كل حال لا يشك أحد فى قيمة الروح المعنوية عند من يحارب ، وهو يعتقد أن الملائكة تحارب معه ، وتنصره على عدو الله وعدوه !

ومهما يختلف المراقبون والمحللون فى شأن الثورة الإيرانية ، ومدى صوابها ، أو خطئها فى مواقفها ، ومدى قربها من الإسلام أو بعدها - فإن الذى لا يختلف فيه اثنان : أنها استطاعت أن تعبىء قوى الشعب الإيرانى تعبئة ، لا نظير لها فى التاريخ القريب ، ولا فى الواقع الحاضر .

لقد جعلت من الشعب كله جيشًا وراءها ، يساندها فى معاركها الداخلية والخارجية ، وأشعلت إيمانه وحماسه ، حتى لم يعد يبالى بالضوائق الاقتصادية ، ولا بالحصار الخارجى ، طلبًا للجنة ، وسعيًا إلى « الشهادة » ، التى نالها إمامهم الحسين (رضى الله عنه) !

أجل ، لقد جعلت الشباب الغض ، يركض إلى الموت ركضًا عن حرص وحب ، وأبوه يبارك خطاه ، وأمه تدعو له بإحدى الحسنيين ، فإذا جاء نبأ شهادته ، انطلقت الزغاريد فى بيته ، كأنه خبر زفافه إلى عروس ، وليس نبأ مقتله فى المعركة ! .

ولقد نجحت الثورة نجاحًا منقطع النظير فى إخراج المرأة من عزلتها وأميتها الدينية والسياسية ، ومن اهتماماتها التافهة بالزينة و« المودة » ، إلى الاهتمام بالقضايا المصيرية للدين والوطن .

على أن المثل الأروع الذى لا يقبل الجحود ولا الشك ، هو ما يصنعه الإسلام اليوم على أرض أفغانستان الصامدة ، وما يلقنه المجاهدون البسطاء من دروس للقوة العظمى الثانية فى العالم « الاتحاد السوفيتى » . لقد هزم إيمان الأفغان دبابات الروس وصواريخهم . وكذلك يصنع الإسلام دائمًا .

وأعتقد أن قدرة التيار الإسلامى على تعبئة الأمة ، وإلهاب حماسها ، وإحياء روحها ، واستنفار طاقاتها للعمل والبناء والجهاد ، مما لا يختلف فيه اثنان .

وقد يقول بعض العلمانيين : إننا لا نمانع فى استخدام الدين لشحذ الهمم ، وبعث العزائم ، وتعبئة الطاقات لدى الشعب لمواجهة التحديات ، فى معارك التحرير والتقدم والبناء .

ونقول لهؤلاء :

أولاً : إن الدين أشرف وأرفع قدرًا من أن يتخذ مطية تركب ، أو أداة تستخدم لغرض موقوت ، ثم يلقى به - بعد ذلك - فى سلة المهملات . . إن الدين هو جوهر الوجود ، وسر الخلود ، وروح الحياة ، وهو غاية تقصد لذاتها ، وليس مطية تركب .

ثانيًا : إن الدين لا يؤدى رسالته فى البعث والإحياء والتعبئة ، إلا إذا كان هدفًا لا وسيلة ، وكان دمًا يجرى فى عروق الحياة كلها ، لا شيئًا على هامش الحياة . إنما يؤثر الدين فى الشعوب ، ويغير من حياتها وسلوكها ، إذا كانت كلمته هى العليا فى التشريع والتوجيه والتعليم والتثقيف ، بحيث يصبغ الحياة بصبغته ، فينطلق الناس تحت لوائه ، عاملين مخلصين ، وفى الخيرات مسارعين ومسابقين .

وثالثًا : إن الشعوب بحاستها الفطرية ، لا تستجيب لمن يجندها باسم الدين ، إلا إذا لمست فيه الولاء لدين الله ، وأحست بحرارة الإخلاص له ، والحرص على تطبيق شرائعه ، وتعظيم شعائره ، والدخول فيه كافة كما أمر الله . وإلا أعرضت عنه ، وكشفت خداعه ونفاقه ، وقالت فى قوة وجلاء ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ (١) .

* * *

(١) البقرة : ٨٥ .

العلمانية مبدأ مستورد

والعلمانية من ناحية أخرى ، ضد أصالتنا وسيادتنا ؛ لأنها مبدأ مستورد من خارج أرضنا ، ومن قوم غير قومنا ، لهم تاريخ غير تاريخنا ، ومفاهيم غير مفاهيمنا ، وقيم غير قيمنا ، وعقائد غير عقيدتنا ، وقوانين غير شريعتنا ، وأوضاع غير أوضاعنا .

إنهم احتاجوا إلى العلمانية لظروف خاصة بهم ، ونحن لا حاجة لنا إلى العلمانية ؛ لأنها كانت حلاً لمشكلهم مع كنيستهم ، وهى عندنا ، تكوّن مشكلاً فى ذاتها .

والعلمانية لا تصادم عقيدتهم ، ولا شريعتهم ، ولا تعارض أحكامًا إلهية مفروضة عليهم من ربهم ، ولكنها عندنا تصادم العقيدة ، التى من مقتضياتها النزول على حكم الله ورسوله ، وتعارض الشريعة ، التى أنزلها الله ، منظمة لحياة الناس ، بوضع الأصول الضابطة لها ، والأحكام الهادية لمسيرتها .

والعلمانية عندهم ، لم تمح سلطة الدين ورجاله ، وإنما فصلت بين السلطتين : الروحية والزمنية ، وتركت لكل منهما مجالها ونفوذها وحرية تحركها . وقد بقيت هناك سلطة الكنيسة ، تمارس نشاطها بما تملك من مال ورجال وسلطان .

أما نحن ، فليس لنا سلطة دينية مستقلة مقتدرة ، فالعلمانية - عندنا - تعنى تصفية الوجود الإسلامى ، بحيث لا يبقى له قدرة ولا سلطان ولا حرية ، ما لم يكن خادمًا للسلطة السياسية القائمة .

* * *

OBEIKAN.COM